

بيان رقم 2 الصادر عن المجموعة الإقليمية العربية في مجلس الايكوموس

بشأن قضية فلسطين والأحداث الدائرة حاليًا في الضفة الغربية، خاصة في القدس وفي قطاع غزة

16 أكتوبر 2024

في ظل تزايد العنف والتهديدات التي تطال سلامة وأمن المواقع التراثية في القدس، وخاصة في المسجد الأقصى، تُعرب المجموعة الإقليمية العربية عن قلقها العميق، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات فورية لحماية المقدسات الدينية والتراث الثقافي العالمي في فلسطين. وتُذكر المجموعة بقرار منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) الصادر في 18 أكتوبر 2016، الذي أكد أن المسجد الأقصى هو تراث إسلامي خالص، ورفض أي محاولات لتغيير هويته الإسلامية. يُعبّر هذا القرار عن التزام المجتمع الدولي بحماية التراث الثقافي والمقدسات الفلسطينية، ويعزز موقف الشعب الفلسطيني في الدفاع عن حقوقه في هذه الأماكن المقدسة وتراثه الثقافي عموماً.

وفي ظل تصاعد الممارسات الإسرائيلية التي تستهدف المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية، يأتي تصريح الوزير الإسرائيلي المتطرف "إيتمار بن غفير" في 26 أغسطس 2024 عن نيته بناء كنيس يهودي في المسجد الأقصى. هذا التصريح شجع الجماعات الاستيطانية المتطرفة على الدعوة لبناء الهيكل الثالث على أنقاض المسجد الأقصى، مما يعد انتهاكاً صارخاً للحقوق الدينية والثقافية لدولة فلسطين ولبلدان الإسلامية والعربية عموماً، ويهدد الوضع القائم في القدس.

لا تقتصر الانتهاكات على القدس فحسب، والتي هي موقع تراث عالمي مُدرج على قائمة التراث المهدد بالخطر منذ عام 1982، بل تمتد أيضاً إلى البلدة القديمة في الخليل والحرم الإبراهيمي بالاعتداءات الممنهجة المستمرة، وهي موقع تراث عالمي مُدرج على قائمة التراث المهدد بالخطر منذ عام 2017. وقامت قوات الاحتلال بعدة انتهاكات منها إغلاق مبنى بلدية الخليل القديم باللحام الأوكسجيني بهدف السيطرة عليه لأهداف توسيع البؤر الاستيطانية، كما قامت قوات الاحتلال بتركيب خزانة كهرباء في منطقة العنبر في الحرم الإبراهيمي دون أي مبرر أو ضرورة لذلك سوى خدمة توجهاتهم نحو تعزيز التقسيم للحرم الإبراهيمي من خلال إيجاد شبكة كهرباء مستقلة للجزء المغتصب من الحرم. كما أنهم في شهر تموز الماضي قاموا بمحاولة تغطية صحن الحرم الإبراهيمي بقضبان وصفائح حديدية دون الاكتراث للأثر السلبي لهذه التغطية على النواحي البيئية داخل الحرم أو على تأثيرها على الطابع العام لهذا الصرح التاريخي المقدس، ناهيك عن فرض التقسيم المكاني والزمني للحرم الإبراهيمي إضافة إلى الحصار المفروض والمطبق على التنقل وإعاقة حركة المرور وحرية العبادة، بما في ذلك المنع المتكرر لرفع الأذان داخل الحرم.

كما تعرضت أراضي المواطنين والمزارعين من أهالي بلدة بتيّر التي تقع ضمن حدود موقع التراث العالمي إلى اعتداءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي وعصابات المستوطنين المتكررة. وكان آخرها المصادقة على قرار تثبيت البؤرة الاستيطانية غير الشرعية داخل حدود موقع التراث العالمي "فلسطين أرض الزيتون والعنب، المشهد الثقافي لمدرجات جنوب القدس - بتيّر"، والمُدرج على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر في عام 2014 بسبب التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها الموقع من جدار الفصل العنصري والتمدد الاستيطاني، إذ يؤدي استمرار هذه الاعتداءات إلى تخریب جزء مهم من الموقع بما يحتويه من مصاطب زراعية وتنوع حيوي ستؤثر سلباً على قيمته العالمية وتنوعه الثقافي والبيئي.

استمر التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية، مستهدفاً المدن والمخيمات الفلسطينية مثل مخيم جنين ونور شمس في طولكرم، حيث شهدت هذه المناطق تدميرًا واسعاً للبنية التحتية واستهدافاً ممنهجاً للذاكرة الفلسطينية المتجسدة في مخيمات اللجوء التي تعود إلى عام 1948. تُعتبر هذه المخيمات بموجب القانون الدولي مناطق محمية، تكفل حقوق اللاجئين وتضمن حمايتهم، ولكن الهجمات الإسرائيلية المتواصلة تشير إلى محاولات متعمدة لتغيير الواقع الديموغرافي؛ من خلال تدمير المنازل والبنى التحتية وتهجير الأهالي؛ تسعى إسرائيل إلى إحداث تغيير دائم في هذه المناطق التي شكلت منذ النكبة ملاذاً للفلسطينيين؛ هذا التصعيد يعكس نية الاحتلال في تهجير السكان والسيطرة على كامل الأرض الفلسطينية، مما يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان والقوانين الدولية، خصوصاً الحقوق المتعلقة بحماية اللاجئين وحقهم في العودة والاستقرار.

منذ السابع من أكتوبر 2023، شهدت الضفة الغربية تصعيدًا مستمرًا في الجرائم الإسرائيلية، مما يعكس نوايا واضحة لاحتلال كامل الأراضي الفلسطينية وتهجير أهلها الأصليين. في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2024، صرح نتنياهو بنواياه للسيطرة على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، متجاهلاً حقوق الفلسطينيين. وهذا يظهر الأهداف التوسعية والاستعمارية لإسرائيل، معبرًا عن نية واضحة لاحتلال هذه المناطق وضمها. هذا التصعيد يتزامن مع الوضع المأساوي في قطاع غزة، الذي عانى من جرائم إنسانية مروعة لأكثر من سنة كاملة.

تشير الأرقام إلى حجم الكارثة الإنسانية:

- أكثر من 3500 مجزرة،
- 51 ألفًا و965 شهيدًا ومفقودين، بينهم 16 ألفًا و927 طفلًا، و171 رضيعًا قُتلوا أثناء الحرب، و710 شهيدًا تحت سن العام. كما استشهد 11 ألفًا و487 امرأة وألفين و419 من كبار السن. بالإضافة إلى ذلك،
- فقَدَ 36 شخصًا حياتهم بسبب المجاعة، وأصيب أكثر من 95 ألفًا بجروح، منها إصابات شديدة مثل الحروق وبترا الأطراف، إلى جانب الاضطرابات النفسية وظروف الحياة المهددة.

الهجمات الإسرائيلية تشمل استهداف المستشفيات والعيادات والمخيمات والمدارس ومراكز الإيواء ودور العبادة والأبنية السكنية والشوارع والحدائق والأراضي الزراعية بالقصف من البر والبحر والجو وتسببت بالتهجير القسري تحت التهديد، مما رفع عدد النازحين في قطاع غزة إلى 1.9 مليون نازح، وتتدفق هذه الأعداد وتزداد يوميًا بعد يوم.

إن استهداف الأشخاص الذين يحملون التراث الثقافي الإنساني، سواء كان ماديًا أو لاماديًا، يعد استهدافًا مباشرًا للذاكرة والهوية الثقافية للشعوب. كما أن القتل المتعمد والتهجير القسري للمدنيين، ناقل وحماة هذا التراث على مدار آلاف السنين ليس فقط جريمة بحق البشر، بل هو جريمة بحق المعارف والموروثات التي تنتقل عبر الأجيال، ومن الواضح أن إسرائيل تسعى من خلال أفعالها الوحشية إلى تدمير الأسس التي تشكل الوجود الحضاري للشعب الفلسطيني. في هذا السياق، لا يمكن فصل التراث الثقافي اللامادي عن التراث المادي، إذ يمثل الإنسان الرابط الحي بين القيم اللامادية والمواقع الأثرية التي تجسد هذه الثقافة على أرض الواقع حيث يصبح استهداف المواقع التراثية والأثرية جزءًا من استراتيجية تهدف إلى محو الهوية الحضارية بشكل كامل.

يحتوي قطاع غزة وحده على أكثر من 350 موقعًا أثريًا، إلى جانب مراكز تاريخية وطبيعية، وأبنية تقليدية. تعرّض ما لا يقل عن ثلثي هذه المواقع للقصف والتدمير الكلي أو الجزئي، مما يمثل خسارة فادحة للتراث الثقافي والإنساني للشعب الفلسطيني وللتراث الثقافي العالمي.

ومع ذلك، وحتى تاريخه لا يزال يُعتبر من الخطورة إجراء حصرٍ دقيقٍ للأضرار بسبب انتشار المخلفات الحربية في مختلف أنحاء قطاع غزة، إلى جانب الانتشار العسكري الذي يستهدف الأفراد باستخدام قذائف الدبابات ورمصاص القناصة، فضلًا عن الغارات الجوية التي تتم باستخدام الطائرات الحربية والصواريخ.

وبرغم تسجيل موقع "دير القديس هيلاريون / تل أم عامر الأثري" كموقع تراث عالمي في آب 2024، إلا أن هناك مواقع أثرية بارزة مهددة بالاندثار أو التخريب المتعمد، مثل موقع محمية وادي غزة وميناء الأنثيدون وغيرها من المواقع ذات الأهمية الاستثنائية العالمية. ولعلّ التخريب السريع الذي يطال هذه المواقع لا يتناسب مع ردود أفعال المجتمع الدولي المعني بالحفاظ عليها، ولا مع قوة تطبيق القرارات والاتفاقيات الدولية التي تحمي هذه المواقع من الاندثار الذي قد يصبح واقعا مع استمرار حالة الصمت تجاه اتخاذ إجراءات صارمة بخصوص حماية المواقع وإيقاف العدوان الإسرائيلي.

يُعدّ التدمير المتعمد للتراث الثقافي الإنساني في فلسطين والمثبت بالأدلة جريمة حرب مكتملة الأركان وخرقًا واضحًا للمواثيق والاتفاقيات الدولية، سواء في أوقات السلم كاتفاقية فينيسيا لعام 1964، أو في أوقات النزاع المسلح والحروب كاتفاقية لاهاي لعام 1954. ولذلك؛ تعتبر المجموعة الإقليمية العربية أنّ خطاب المؤسسات الدولية الإنسانية والحقوقية، وخاصة مؤسسات التراث الثقافي، لأسمى قضية إنسانية في التاريخ المعاصر، ليس على درجة من القوة والإنساند اللازمين، ولم يرق بعد إلى خطاب أحرار العالم من مختلف الشعوب التي انتفضت نُصرة لفلسطين وللإنسانية.

وبناء على ما سبق :

- 1- تدين المجموعة الإقليمية العربية لأيكوموس الصمت الدولي المخزي تجاه جرائم الإبادة والفصل العنصري والتهجير القسري والتجويد والحصار، وانتهاك كافة حقوق الإنسان بكل وسائل التدمير الهلجي المادي الفيزيائي والنفسي والروحي والثقافي في فلسطين. وتطالب المجتمع الدولي بالوقوف جبهة واحدة أمام هذا الطغيان الإسرائيلي، الذي ضرب بعرض الحائط جميع ما سعى المجتمع الدولي المثقف والواعي لإنتاجه لحماية الإنسان والتراث والهوية، وتدعو للعمل جديًا على وقف هذه الجرائم فورًا، وللنداء بصوت مرتفع؛ فالسكوت في هذه المحافل يُصنف تواطؤًا مع المجرمين، كما أن الحياد في مثل هذه الحالات يعتبر خيانة للضمير البشري.
- 2- تجدد المجموعة العربية إدانتها القوية للاعتداءات الوحشية وغير المسبوقة التي تشنها قوات الاحتلال على غزة. وتشدد على أن ما يحدث في فلسطين من قتل وتهجير وتدمير لا يجب أن يمر دون إدانة دولية جادة وتحرك فوري للدفاع عن الحقوق الإنسانية والثقافية؛ فالصمت أمام هذه الجرائم يعني قبول استمرارها.
- 3- تدعو المجموعة الإقليمية العربية المجتمع الدولي، والمنظمات الثقافية والحقوقية، إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

- إدانة الاعتداء الوحشي المستمر خاصة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والتراث الثقافي،
 - الدعوة لحماية المدنيين الفلسطينيين والحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي الفلسطيني من التدمير أو التشويه،
 - المطالبة بوقف فوري للعمليات العسكرية واتخاذ تدابير عاجلة لحماية التراث والحضارة والبيئة من الإبادة المستمرة،
 - تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للضحايا،
 - المطالبة بفرض عقوبات صارمة على إسرائيل ومن يدعم ممارساتها الوحشية،
 - إرسال بعثات علمية لتقييم أضرار التراث وتقديم المساعدة الفنية والمادية لإعادة تأهيله،
 - مقاطعة الشركات والمؤسسات التي تدعم الاحتلال،
 - تقديم دعم تقني ومادي عاجل لفلسطين لتدعيم المنشآت التراثية والثقافية المهتدة بالانهيار بسبب التفجيرات التي استهدفتها من قبل قوات الاحتلال،
 - ندعو المجتمع الدولي لضمان تنفيذ القوانين والمواثيق الدولية لوقف الاعتداءات على التراث الفلسطيني وضمان حماية المواقع المقدسة من التدمير والتهويد،
 - مقاطعة ممثلي إسرائيل في المحافل الدولية المتعلقة بالتراث الثقافي،
 - ضمان تنفيذ قرارات اليونسكو المتعلقة بحماية المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية، ومنع تغيير هوية هذه المواقع.
- تؤكد المجموعة الإقليمية العربية استعدادها للمشاركة في أي جهد لحماية التراث الثقافي في فلسطين عمومًا، وغزة خصوصًا.

المجموعة الإقليمية العربية